

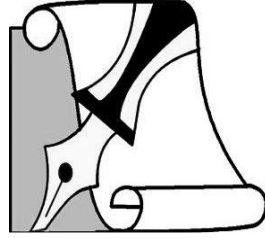


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تدهام الاستحقاقات السياسية لبنان وسط حديث كثير عن إمكانية تشكيل الحكومة بينما دخل لبنان المهلة الدستورية لاستحقاق رئاسة الجمهورية قبل أسابيع من انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون في 31 تشرين الأول المقبل.

في هذه الأثناء، وفي إطار العودة السعودية إلى لبنان في سبيل الضغط الدولي لمرشح ترضى عنه واشنطن والرياض، جاء البيان الحاد عن وزراء خارجية الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والسعودية، في اجتماعهم في نيويورك على هامش انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

إذاً حمل البيان أكثر من رسالة سياسية تتزامن من حيث التوقيت مع بدء العد العكسي لانتخاب رئيس جمهورية جديد والانشغال في تعويم الحكومة فعلياً كون العمل يقوم على التشكييلة نفسها مع تعديلات بسيطة، فيما المفاوضات مع صندوق النقد الدولي إلى مزيد من التعثر بسبب تراجع الآمال المعقودة على تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية لمساعدته للنهوض من أزماته الكارثية بما أوصل الصندوق الى التهديد بوقف تلك المفاوضات (ولذلك حديث آخر).

فالرسالة الصادرة عن الوزراء الثلاثة هي رسالة دولية تنطوي على انتهاء فترة السماح التي منحها المجتمع الدولي للمنظومة الحاكمة في لبنان، التي ما زالت تتلكأ في الاستجابة لشروطه للإنقاذ والانتقال بالبلد من مرحلة التأزم إلى الانفراج السياسي والاقتصادي والمالي، وبالتالي استعداده لممارسة أقصى الضغوط لمنعه من السقوط في حالة من الفوضى الشاملة.

أكثر من وجهة نظر تقارب هذا البيان، ومنها ما يقوله متابعون لمضامين البيان الصادر عن الوزراء الثلاثة، إنها تعبر عن رغبة المجتمع الدولي في إعادة لبنان إلى دائرة الاهتمام الدولي، انطلاقاً من خريطة الطريق التي رسمها الوزراء للانتقال بلبنان إلى مرحلة التعافي السياسي والمالي، لأن هناك صعوبة في إنعاشه اقتصادياً واجتماعياً ومالياً ما لم تتلازم الإصلاحات المالية المطلوبة من صندوق النقد مع الإصلاحات السياسية التي تمكنه من بسط سيادته.

يؤكد هؤلاء أن مضامين بيان الوزراء يفترض أن تكون بمثابة البيان الوزاري في حال تقرر تعويم حكومة تصريف الأعمال، شرط عدم التعامل معها على أساس الانتقائية بدءاً بعدم الاجتهاد في تطبيق القرارات الدولية.

ويلفتون إلى أن بيان وزراء خارجية الدول الثلاث يشكل مظلة دولية للبنان يتوجب عليه أن يحسن الاستفادة منها، وتوظيفها لتعويم الحكومة الحالية برئاسة نجيب ميقاتي، إذا استحال عليه تشكيل حكومة جديدة، لأن

هناك ضرورة لإنجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده الدستوري بانتخاب رئيس جديد لديه القدرة على جمع اللبنانيين تحت سقف إعادة الاعتبار لمشروع الدولة والاستجابة لتطلعات اللبنانيين في التغيير . ويرى هؤلاء أن تمسك الوزراء باتفاق الطائف لم يأت من فراغ، ليس لأنه وحده المؤتمن على وحدة البلد والحفاظ على السلم الأهلي وحماية الاستقرار فحسب، وإنما لأن التركيز عليه مع الاستعداد لإنجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده يهدف إلى قطع الطريق على من يطالب بإعادة النظر فيه أو استبداله بنظام آخر، بذريعة أن هناك ضرورة لوضع عقد اجتماعي جديد كان لمح إليه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في زيارته الأولى للبنان فور وقوع الانفجار في مرفأ بيروت، لكنه سرعان ما بادر إلى سحبه من التداول على خلفية المخاوف التي عبر عنها معظم القوى السياسية التي تعاملت مع اقتراحه وكأنه إشارة للبحث في نظام جديد للبنان.

ويعتبر هؤلاء أن تمسك الوزراء الثلاثة باتفاق الطائف كنظام وحيد للعلاقات بين الطوائف اللبنانية سيؤدي إلى تطوير الدعوات للفيدرالية، بذريعة تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية الموسعة، والموقف نفسه ينسحب على الدعوات لعقد مؤتمر تأسيسي، التي تلقى معارضة بعد أن رفضت باريس يديها منها وشطبتها من جدول أعمالها اللبناني من جهة، وقوبلت باعتراض من رئيس المجلس النيابي نبيه بري كصوت معبر عن أصوات أخرى، الذي يشدد باستمرار، كما ينقل عنه، على ضرورة استكمال تطبيق الطائف، وضرورة العمل من أجل تنقية ما أصابه من شوائب من جراء المباشرة بتطبيقه.

لكن الجديد في بيان الوزراء الثلاثة، حسب هذه القراءة، يكمن في أمرين: الأول في دعوتهم إلى إنجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده، والثاني في انضمام واشنطن وللمرة الأولى إلى الجهود الفرنسية - السعودية حول لبنان ومساعدته.

لذلك يؤشر البيان الثلاثي إلى أن الحاضنة الدولية والعربية للبنان ما زالت قائمة، وأن مفاعيله ستترجم تباعاً إلى خطوات ملموسة، وإنما ليس لإنجاز الاستحقاق الرئاسي بأي ثمن ما يؤدي حتماً إلى تمديد الأزمة ما لم يُنتخب الرئيس القادر على إحداث نقلة نوعية من ناحية، والمؤهل لجمع اللبنانيين بإلغاء خطوط التماس السياسية التقليدية، وبالتالي فإن ترجمته تستدعي إعادة خلط الأوراق للمجيء بخلف للرئيس ميشال عون يعمل أولاً على تصويب العلاقات اللبنانية - العربية.

في المقابل تقوم وجهة نظر أخرى على القول إن تدويل الاستحقاق الرئاسي، هو ما اظهره البيان الثلاثي الأميركي . الفرنسي . السعودي، الذي وضع دفتر شروط لمن سيترشح لرئاسة الجمهورية، وينال دعم وتأييد هذه الدول اضافة الى حلفاء لها، وباتت انتخابات رئاسة الجمهورية، مرتبطة بهذه الشروط، التي تطالب بان

يكون الرئيس المقبل قادرا على توحيد اللبنانيين، كما على تنفيذ القرارات الدولية 1559 و1680 و1701 و2650 التي يختلف اللبنانيون عليها.

ولم يكن انتخاب رئيس الجمهورية هو قرار لبناني، منذ انتخاب أول رئيس للجمهورية بشارة الخوري بعد الاستقلال في العام 1943، ومن خلفه في هذا المنصب والذي لم يكن من صناعة لبناني، بل كان النواب اللبنانيون ينتظرون قرار الخارج، ليصوتوا لرئيس الجمهورية، إلا قلة منهم، أو عندما يكون هناك تنافس دولي - إقليمي على شخص الرئيس، فتحصل المنافسة.

ولبننة الاستحقاق الرئاسي، هي ما يتمناه ويطلبه اللبنانيون، لكن من يمسكون باللعبة في الداخل من قوى سياسية وحزبية وزعماء طوائف، لهم ارتباطات خارجية، ويدورون في محاور دولية واقليمية وعربية، فينفذون رغباتهم ومصالحهم، تحت عناوين عديدة، منها معالجة أزمة داخلية، أو وقف حرب أهلية، أو تحويل الاشتباك الخارجي الى داخلي، وفق قراءة تاريخية لانتخابات رئاسة الجمهورية، التي في هذه الدورة، يدخل العامل والتأثير الخارجي عليها.

ومع الحروب المندلعة في أكثر من منطقة في العالم، والصراع الذي يدور حول من يحكم النظام العالمي، هل هي الأحادية الأميركية، أم تعدد الأقطاب الدوليين؟ فإن لبنان يقع في دائرة هذا الصراع عليه، وإن رئاسة الجمهورية ستتأثر بذلك، وقد لا تحصل الانتخابات في موعدها الدستوري، الذي يشدد عليه البيان الثلاثي، وسيدور حولها صراع يتعلق بتنفيذ القرارات الدولية، التي تتال من المقاومة وسلاحها وحرية حركتها، ووضعها في موقع من يتسبب بانهييار لبنان، وتجويع شعبه، وتدمير اقتصاده، وهذا ما ترد عليه مصادر في محور المقاومة، تشير إلى أن البيان الأميركي - الفرنسي - السعودي، سيضع لبنان أمام اشتباك داخلي، إذ إن انتخاب رئيس للجمهورية وفق ما ورد في البيان، لن يكون وفاقيا أو توافقيا ووحيدويا، بل فريقا عندما يلتزم بتنفيذ القرارات الدولية.

فتُذكر المصادر بالقرار 1559 الذي صدر في 2 ايلول 2004، عشية جلسة التمديد للرئيس اميل لحود، وتضمن فقرة تدعو الى رفض تعديل الدستور، الذي يتطلبه التمديد. لكن سوريا التي كانت لها الكلمة الفصل في لبنان، رفضت مع حلفائها، هذا القرار، فجرى التمديد للرئيس لحود، الذي كان حاسما في موقفه الى جانب المقاومة وسوريا، في وقت طلب القرار 1559 بنزع سلاح المقاومة واعتباره سلاح ميليشيا، وطالب بانسحاب القوات السورية، حيث تم تحضير اطراف لبنانية لتخوض معركة تنفيذ هذا القرار، الذي وصفه رئيس الحكومة آنذاك عمر كرامي بالفتنة، ومن ثم اغتيل الرئيس رفيق الحريري، وانسحبت القوات السورية، وانقسم اللبنانيون بين 8 و14 آذار، في ساحتين متواجهتين في رياض الصلح والشهداء، ودخل اللبنانيون في حرب أهلية باردة دامت ثلاث سنوات من ايار 2005 الى ايار 2008.

يبدو زمن القرار 1559 مستعادا اليوم ويستهدف القرار اليوم إيران بطريقة مشابهة لمخاطبة سوريا في لبنان عشية صدور القرار عام 2004 وتحذيرها من التدخل في انتخابات الرئاسة عامذاك، إن المرام الحالي هو إخطار إيران أن لا دور لها في انتخابات الرئاسة اللبنانية.

ومع أنه موقف مبالغ به إلى حد كبير في تقليل أهمية تأثيرها ونفوذها المتحكم بفائض القوة في الداخل اللبناني، إلا أن المعلوم في المقابل أن الدول الثلاث الموقعة على البيان لا تملك إجراء انتخابات رئاسية في لبنان، ولا فرض رئيس، بمفردها مع أن لها أن تعطل وهذا واقع لا مفر منه.

وبقدر ما كان الاجتماع والبيان الذي صدر عنه تعبيراً حول نية الثلاثي إزالة الغموض المحيط بمواقف أطرافه من هذه الاستحقاقات، خصوصاً بعد فشل الثلاثي.

بتحويل الانتخابات النيابية التي تمت قبل شهر قليلة إلى مناسبة للاحتفال بإلحاق الهزيمة بحزب الله وحلفائه، كما كانت النيات المعلنة من أعلى مستويات القرار في واشنطن والرياض على الأقل، وقدر من الغموض الفرنسي، وليس خافياً أن الفوز بالانتخابات كما كان مطلوباً، لو تحقق لفرض فرصاً مختلفة في مقاربة الاستحقاقات الثلاثة، الترسيم والحكومة والرئاسة.

ورغم عدم فوز حزب الله وحلفائه بأغلبية واضحة، فقد قالت الانتخابات وما تبعها أن مشروع إلحاق هزيمة مدوية بالحليف المسيحي الرئيسي لحزب الله، الذي يمثله التيار الوطني الحر قد سقط.

في كل الأحوال، فإن الشروط التي تضمنها البيان الثلاثي، سينقسم اللبنانيون عليها، لا سيما في ما يتعلق بتطبيق القرارات الدولية، وكان آخرها القرار 2650، الذي صدر قبل أكثر من شهر، والذي جدد فيه مجلس الأمن الدولي للقوات الدولية العاملة في الجنوب، لكنه تضمن حرية حركة لها، من خارج التنسيق مع الجيش اللبناني، ووضعها بمواجهة أهالي الجنوب الذين يحتضنون المقاومة.

ويؤكد هؤلاء أن المطلوب رئيس يُجمع عليه اللبنانيون، ويقوم مع حكومة جديدة باصلاحات وانقاذ الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي، أما أن يشترط البيان انتخاب رئيس لتطبيق القرارات الدولية، فهذا رئيس صدامي لا يوحد، وهذا غير مطلوب وهناك في لبنان من يعمل لرئيس مواجهة وتحد، كما يوجد من يفكر في رئيس يصادم حزب الله، وعبره يقود لبنان الى حرب اهلية، في زمن يخوض فيه لبنان مواجهة مع العدو الاسرائيلي حول حقه في نفضته.

في كل الأحوال بعد أيام قليلة يُطوى الشهر الأول في المهلة الدستورية دونما تحمس أحد بما يكفي لانتخابات الرئاسة.

يتقدم تأليف الحكومة على الاستحقاق الرئاسي، والاهتمام الخارجي على أهل البيت مرشحين وناخبين، الذين ينتظرون حدثاً ما بينما الداخل اللبناني يتلقى جرعات بطيئة مدروسة ومحسوبة من الإيجابية، بالكلام عن

قرب إعادة إصدار مراسيم الحكومة المستقلة لإضفاء شرعية دستورية كاملة عليها في المرحلة المقبلة، وفي الوقت نفسه تأكيد قرب الاتفاق على الترسيم البحري مع إسرائيل، وأوحى بيان وزراء الخارجية الأميركي والفرنسي والسعودي بأنه يدفع في وجهة مُحيرة: مطمئنة لحلفاء هذا الفريق، ومقلقة للخصوم.

المبرر الفعلي للحكومة الجديدة تنظيم مرحلة الفراغ الناشئة بعد 31 تشرين الأول عند انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون دونما انتخاب خلف له. ثم نقادي فوضى محتملة. جزم ذلك سلفاً بوقوع شغور رئاسي لا أحد قادر على التكهن بزمنه، وبتحويل حكومة الرئيس نجيب ميقاتي ملء الفراغ وإمراره بلا صعوبات ومفاجآت. وتقول قراءة وسطية إن توقيت بيان الوزراء الثلاثة، ناهيك بمضمونه المهم، دل على مقاربة مختلفة لما بعد نهاية الولاية. على ما يقتضي أن يحصل لتجنب المرحلة الغامضة المقبلة، كأنه يعاكس تسليم اللبنانيين بالفراغ، باستعجال انتخاب الرئيس الموحد اللبنانيين في الموعد الدستوري.

وثمة ملاحظة هنا أن البيان الثلاثي أظهر نفسه فوق الخلافات الداخلية بتجنبه ذكر حزب الله أو النزاعات الوطنية والانقسامات، قاصراً اهتمامه على عنوان رئيسي هو الاستحقاق الرئاسي، تحته مرر التركيز على الإصلاحات واتفاق الطائف والتذكير بالقرارات الدولية.

مع ذلك، من المبكر التعويل على تداعيات البيان، إيجابية أو سلبية، في الداخل اللبناني قبل التحقق من ردود فعل المعني بها، وهو الطرف الذي لم يأت البيان على ذكره، العارف أنه اللاعب الرئيسي في مجمل ما يدور في السلطات اللبنانية وخارجه. علماً ان حزب الله لم يفصح بعد، مباشرة أو مداورة، عن رأيه في البيان الثلاثي علماً ان مجرد الكلام عن رئيس يوحد اللبنانيين ليس سوى الشخصية المناوئة لحزب الله. أقرب ما تكون الى تجرؤ على حصته في الاستحقاق الرئاسي، والتأكيد على أن تجربة الرئيس ميشال عون لن تتكرر بعد اليوم. من هنا يأتي الاهتمام بحكومة يرضى الأفرقاء بها جميعاً تستدرك الفوضى في مرحلة الشغور. ليس لها ولا لرئيسها أن يكونا معنيين بانتخاب الرئيس ولا اختصاص أو دور لكليهما في الانتخاب حتى. أما انتخاب رئيس جديد فله حسابات مختلفة مرتبطة بتغيير الظروف والفرص.

في هذه الأثناء ترى أوساط حكومية أن التفاؤل بتشكيل الحكومة، وهو أمر بالغ الأهمية قبل الشغور الرئاسي الذي تتحضر دول البيان الثلاث له، ليس واقعيًا لناحية المهلة التي وضعت للتشكيل في أيلول.

فلم تكن كافية الإشارات التي أوحى الأيام الماضية بإمكانية لملمة الأزمة الحكومية لرسم توقعات متفائلة حول تشكيلها في وقت قريب، ولا سيما في ضوء الموجة الجديدة من المعلومات التي عكست تراجعاً في منسوب التفاؤل وأشارت إلى عدم التوافق على الأسماء التي سيطاولها التغيير.

ومن ضمن الإشارات التي استجبت في الساعات الماضية تصريح الرئيس المكلف نجيب ميقاتي بأن موضوع تشكيل الحكومة ما زال عالقا بين وزير من هنا وآخر من هناك، "وهذا البحث يحصل بيني وبين فخامة الرئيس وبالتعاون معه"، آملاً الانتهاء من هذا الموضوع في الاجتماعات المقبلة.

وإلى جانب كلام المقربين من رئيس الحكومة، والذي اتّسم ببعض السلبية لجهة التأكيد أن الظروف لم تتغير، وأن البحث في أمر تغيير وزير المهجرين والاقتصاد عصام شرف الدين وأمين سلام لا يزال نفسه من دون أن يحصل اتفاق. فقد أكدت مصادر متابعة أن ميقاتي عاد وأصر على تغيير وزير الاقتصاد وأنه هو من يختار البديل منه ويجب أن يكون من عكار لأنه يريد إرضاء هذه المنطقة بأي شكل. وهو أمر يعرف أنه غير مقبول من قبل الرئيس عون إلا في حالة تحلّي ميقاتي عن أحد الوزراء المسيحيين المحسوبين عليه.

وكان لافتاً للنظر تساؤل مصادر قصر بعبدا بدورها عن مصدر الأجواء التفاؤلية التي سمعت في الأيام الماضية، بما أن المعطيات تشير إلى غير ذلك.

أما بما خص محاولة احتواء الارتدادات التي خلفها الاشتباك السياسي بين ميقاتي والوزير عصام شرف الدين، فكان البارز تلقي الجهات المعنية كافة رسالة من رئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط قال فيها إنه معني بالتوصل الى اتفاق على تشكيل حكومة جديدة، وإنه غير معني ببقاء أو تغيير وزير المهجرين، وإنه لا يعترض على من يقترح الاسم البديل وهو يوافق مسبقاً على أي اقتراح يأتي من الوزير السابق طلال أرسلان، وأن المهم عدم تحميله أي مسؤولية في عرقلة تشكيل الحكومة. لكن طبعا هذا لا يعني عدم تدخل جنبلاط بالإسم الذي سيحل وزيرا ويراه جنبلاط من حقه بعد الانتخابات النيابية.